

**Analysis of the relationship of public budget deficit on external debt in Iraq  
with in the framework of joint integration of the period (1990 – 2016 )**

**تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق  
للمدة (1990-2016)**

أ.م.د. غفران حاتم علوان / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد  
الباحث / ريام علي طالب  
ream11213@gmail.com

25  
19

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764  
E - ISSN 2227 - 703X

Received:17/7/2018

Accepted: 19/9/2018

### المستخلص

لقد اصبح مفهوم العجز في الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية مزمنة تعاني منها معظم دول العالم سواءً كانت دول متقدمة ام دول نامية ، وعلى الرغم من اختلاف رؤى المدارس الاقتصادية من فكرة قبول او رفض العجز في الموازنة العامة الا ان الرأي الذي ساد هو بضرورة حكم دور الدولة من خلال تقليل الانفاق العام الذي ادى الى عجوزات مستمرة في الموازنة العامة ترتب عليها زيادة في الاقتراض الحكومي ، وزيادة في الضرائب على الدخل والثروة، مما اضعف الحافز على الاستثمار الخاص ، وكذلك اسهم في زيادة الركود التضخمي ، واصبح من واجب الدولة تغطية النقص من مصادر التمويل المحلي التي اصبحت من الصعب ان توازي الزيادات المتواصلة في الانفاق العام ، فغدت مشكلة التمويل من ابرز المشكلات التي توجهها الدول النامية ولاسيما العراق ، مما اجبرها على الاتجاه الى القروض الخارجية التي غالبا ما تكون مشروطة بشروط سياسية واقتصادية معقدة .

ومن هنا ركز البحث على تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي خلال المدة (1990-2016م) ، ومن الظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال المدة فقد أتسمت الموازنة بالعجز نتيجة الزيادة المستمرة في الانفاق العام وترتب عليها زيادة في الدين الخارجي كمصدر من مصادر تمويل هذا العجز ، وفي اطار تقدير هذه العلاقة قد توصلت الباحثة الى وجود علاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي .

**المصطلحات الرئيسية للبحث:** العجز في الموازنة العامة ، الدين الخارجي .



Journal of Economics and  
Administrative Sciences  
2019; Vol. 25, No.113  
Pages: 385- 406

\*بحث مستل من رسالة ماجستير

## المقدمة

في ضوء تعاظم الاهمية التي اصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم بصورة عامة والاقتصاديات النامية بصورة عامة ، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية فضلا عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة الى التزايد في مختلف دول العالم ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه ولاسيما بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة من حيث اصبح سمة هيكلية لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي، مما تترتب على ذلك اثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما حتى سياسية بحيث تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي ، وتساعد اعباء خدمتها على نحو شكل ضغط على الموازنة العامة واستنزاف الاحتياطيات والاصول الخارجية ولأخلاف على أن التصدي لمشكلة العجز في الموازنة العامة يجب ان يحتل مكانا بارزا في اي برنامج للإصلاح الاقتصادي .وفي العراق ونتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها خلال مدة البحث وما قبلها المتمثلة بالحرب العراقية الايرانية ، التي كانت السبب الرئيس في زيادة الانفاق العام بشكل اكبر من الإيرادات العامة مما ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ، والذي دفع بها الى البحث عن وسائل اخرى لتمويل هذا العجز الناتج عن الانفاق المتزايد وتمثل ذلك الاقتراض العام (داخليا وخارجيا) ، دون وضع سياسات هادفة شل قدرة الدولة على تسديد هذه القروض ، مما تترتب عليها زياد خدمة اعباء الدين الخارجي وانعكس هذا سلباً على الاقتصاد بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار .

## مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة العجز في الموازنة العامة المتمثلة بنقص الإيرادات العامة الى النفقات العامة، لذا لجأت الدولة الى الاقتراض الخارجي يعده احد وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة ، مما ادى الى ظهور مشكلة اخرى وهي زيادة حجم المديونية الخارجية في العراق .

## اهمية البحث

يلقى العجز في الموازنة والدين الخارجي اهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي لما له من اثار سلبية على معدلات النمو ومعدلات التضخم ... الخ لذا فإن دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي شكل مدخلا ضمنيا لفهم العلاقة ومن ثم امكانية اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تجعل من العجز اقل ما يمكن.

## فرضية البحث

توجد علاقة بين العجز في الموازنة العامة الى الدين الخارجي ، ومن الدين الخارجي الى العجز في الموازنة العامة .

## اهداف البحث

- 1 - تحليل مؤشرات العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016) .
- 2 - التحليل الاقتصادي للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي ، والوقوف على اهم الاسباب لتعزيز تلك العلاقة .

## حدود البحث

- 1 - الحدود المكانية للبحث : يتضمن البحث دراسة الاقتصاد العراقي .
- 2 - الحدود الزمانية للبحث : يتمثل بالمدة (1990 - 2016) .

## اسلوب البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الاسس النظرية والتجريبية ، من خلال توظيف اسلوب التحليل الوصفي لعرض البيانات وتحليلها للوقوف على العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي.

## هيكلية البحث

لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية وفقا للمنهجية المعتمدة ، تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية وهي على النحو الاتي:

تضمن المبحث الاول تطور مؤشرات العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2016) من خلال ثلاث فقرات وتضمنت اولاً نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ثانياً نسبة النفقات الى (GDP) مقارنة مع نسبة الايرادات الى (GDP) في العراق للمدة (1990 - 2016)، اما ثالثاً نسبة الإيرادات الى النفقات في العراق.

بينما ركز المبحث الثاني على دراسة تطور مؤشرات الدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016) وتضمنت اربعة فقرات تضمن اولاً متوسط نصب الفرد من الدين الخارجي في العراق، وثانياً تضمنت مؤشر خدمة أعباء الدين الخارجي في العراق للمدة وثالثاً تضمن نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات في العراق ، اما رابعاً تخص بدراسة نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق اما المبحث الثالث تضمن التحليل البياني للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي ويتضمن ثلاثة فقرات اولاً تضمنت المقارنة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016)، وثانياً تناولت اسباب العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2016) ، اما ثالثاً تضمن اسباب تفاقم الدين العام الخارجي في العراق وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها .

### المبحث الأول/ تطور مؤشرات العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 - 2016م )

#### اولاً : نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

ان الموازنة العامة في العراق تعاني من عجز مستمر خلال مدة البحث الا في سنوات معينة تكون في حالة فائض في الموازنة العامة ، نلاحظ من الجدول (1) خلال المدة (1990 - 2002) تكون الموازنة العامة في حاله عجز، ففي عام (1991) بلغ العجز نحو(13269 -) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (133.3) اما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كانت منخفضه بلغ (31.3 -) مقارنة في عام (1990) قدرة نحو(5688 -) مليون دينار ونسبتها الى الناتج محلي الاجمالي بلغ (10.2 -) وارتفع العجز في الموازنة العامة خلال الاعوام (1992 - 1993م) ليصل الى (27836 - ، -59957) مليون دينار وحققت معدل تغير سنوي بلغ (109 ، 115.4) ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت قيمة سالبة قدرة ب(24.2 - ، -18.6) بسبب زيادة الانفاق الحكومي وانخفاض الايرادات العامة واستمر العجز في العراق بالارتفاع خلال الاعوام السابقة لكن نلاحظ انخفاضه في عامين (1996-1997) بلغ (-364529 ، -195265-) مليون دينار على التوالي وحققت معدل تغير سنوي سالب بلغ (-37.6 ، -46.4) ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة بلغ نحو(-5.6 ، 1.3 -) على التوالي ، وفي عام (1998) ارتفع العجز في الموازنة العامة ليصل الى (-400071) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (104.9) ونسبتها الى ناتج المحلي الاجمالي قدرة حوالي (-2.3-) وازداد العجز في الموازنة العامة خلال (2000 ، 2002م) حيث بلغ (-365666 ، -1372342) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي بلغ (16.3 ، 73.6) على التوالي ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (-0.7 ، -1.9 ، 3.3 -) على التوالي . ان من اسباب العجز في الموازنة العامة هو حرب الخليج الاولى والثانية وبلغت الخسائر نحو100 مليار دولار، ومن ثم اصبح العراق متقلاً بالديون وفرض عقوبات دولية صارمة فضلاً عن فرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام (1990 - 2003)، والذي اعتمد في هذه المدة على برنامج النفط مقابل الغذاء، مما ادى الى تراجع العوائد النفطية وانخفاض تصدير النفط ومن ثم انخفضت اسعار النفط وتدمير البنى التحتية مما ادى الى زيادة الانفاق الحكومي وانخفاض الايرادات العامة، اما خلال المدة (2003 - 2016) فنلاحظ ان الموازنة شهدت فائض خلال الاعوام (2003-2012) اذ بلغت اعلى قيمة للفائض في عام (2011) وصل الى (25231422) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدر ب(572.15) وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (11.61) مقارنة بعام (2003م) التي كانت اقل قيمة بلغت (163798) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدر ب(-111.9-) ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (0.55) وان بسبب الفائض في الموازنة العامة يعود الى ارتفاع اسعار النفط مما ادى الى زيادة العوائد النفطية في تلك المدة ، ولكن سرعان ما نلاحظ تراجع كبير خلال عامين (2009 ، 2010) وصل الى (2642328 ، 44022) مليون دينار على



## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [2016.1990]

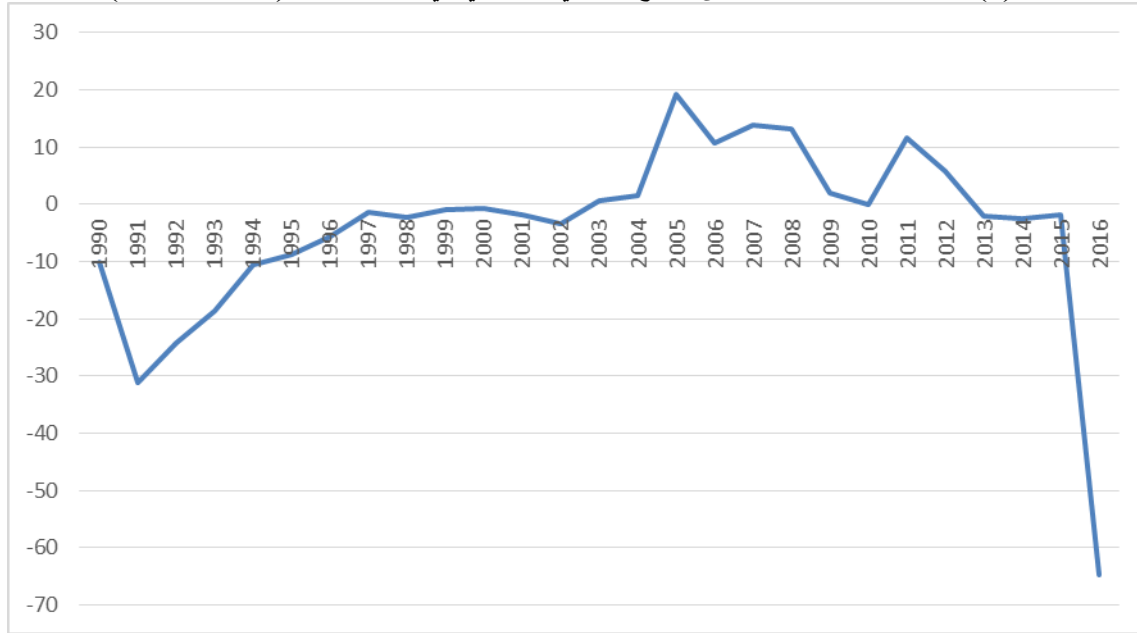
التوالي، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (87.3 - ، -98.3) وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (1.9 ، 0.03) بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط ويعود العجز في الموازنة العامة خلال الاعوام (2013 ، 2016م) اذ بلغت (5287480 - ، -12739471) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي قدر ب(136.0 ، -224.4) ( واما نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (1.9 - ، -64.81) على التوالي . بسبب تراجع اسعار النفط ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي لغرض الاقتراض والذي بلغ 15مليار دولار لسد النفقات العامة، اذ بلغ اعلى مستوى عجز في عام (2016) قدرة نحو(-12739471) مليون دينار بينما بلغت ادنى مستوى لها في عام (1990) وبلغت (-5688) مليون دينار ، بينما بلغ اعلى فائض في عام (2011) قدر نحو(25231422) مليون دينار وبلغ ادنى مستوى لها في عام (2010) قدرة ب(44022) مليون دينار ونلاحظ من الجدول (1) انخفاض معدل نمو المركب خلال المدة (2003-2016) بلغ نحو(-236.4) عما كان عليه خلال المدة(1990-2000) كان مرتفعا بلغ نحو(52.49) بسبب ارتفاع اسعار النفط ، اما الانحراف المعياري خلال المدة (2003-2016) كان منخفضا بلغ نحو(27378055) مقارنة خلال المدة (1990-2000) بسبب التقلبات الاقتصادية، والشكل (1) يوضح نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2016) .

الجدول (1) نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق للمدة (1990-2016)  
مليون دينار

السنوات (1)	العجز او الفائض (2)	معدل التغير السنوي (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الى GDP (5)	معدل النمو المركب (6)
1990	- 5688	-	55926.5	- 10.17	
1991	- 13269	133.3	42451.6	-31.25	
1992	- 27836	109.8	115108.4	-24.18	
1993	- 59957	115.4	321646.9	- 18.64	
1994	- 173783	189.8	1658325.8	- 10.47	
1995	- 583798	235.9	6695482.9	- 8.71	
1996	- 364529	37.5	6500924.6	- 5.61	52.49
1997	- 195265	-46.4	15093144	- 1.29	
1998	- 400071	104.8	17125847.5	- 2.33	
1999	- 314487	-21.4	34464012.6	- 0.91	
2000	-365666	16.3	50213699.9	- 0.72	
2001	- 790481	116.2	41314568.5	- 1.91	
2002	- 1372072	73.6	41022927.4	- 3.34	
2003	163798	- 111.9	29585788.6	0.55	
2004	865248	428.2	53235358.7	1.62	
2005	14127715	15	73533598.6	19.21	
2006	10248866	-27.5	95578954.9	10.72	
2007	15568219	51.9	111455813.4	13.96	
2008	20848807	33.9	157026061.6	13.27	
2009	2642328	- 87.3	130642187	2.02	-236.4
2010	44022	- 98.3	158521511.5	0.02	
2011	25231422	572.15	217327107	11.61	
2012	14677648	- 41.8	254225490	5.77	
2013	- 5287480	136.0	267395614	- 1.97	
2014	- 6638275	25.5	266420384.5	- 2.49	
2015	- 3927263	- 40.8	207876191.8	- 1.88	
2016	- 12739471	- 224.4	19653650.0	- 64.81	
الانحراف المعياري 2002 - 1990	7848323778		917054328		
الانحراف المعياري 2016 - 2003	27378055		8605569724		

المصدر : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات (1990 - 2008) ،  
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر ، للسنوات (2009 ، 2016) ،  
الاتماني ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة (2014 ، 2015 ، 2016) - العامود (3 ، 5 ، 6) من  
اعداد الباحثة

الشكل (1) نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2016 - 1990)



المصدر : - الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

**ثانيا : نسبة النفقات الى (GDP) مقارنة مع نسبة الإيرادات الى (GDP) في العراق للمدة (1990-2016)**  
يمكن مقارنة نسبة النفقات العامة الى (GDP) مع نسبة الإيرادات الى (GDP) من خلال الجدول (2) نلاحظ ان خلال الاعوام (1990، 2002) ارتفعت نسبة النفقات الى (GDP) والتي بلغت نحو (25.4 ، 7.9) مليون دينار على التوالي ، بينما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات العامة الى GDP وقدرت ب(15.2 ، 0.5) مليون دينار على التوالي يرجع ذلك الى اسباب عدة منها دخول العراق الحرب مع ايران وحرب الكويت وفرض عقوبات دولية ، مما ادى الى زيادة الانفاق العام ولاسيما الانفاق العسكري ودفع تعويضات الى الدول المتضرر وفق مذكرة التفاهم التي تنص على ان يكون النفط مقابل الغذاء ومن ثم انخفضت اسعار النفط وتراجعت الصادرات النفطية. اما خلال المدة (2003-2016) زادت نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ خلال الاعوام (2004 - 2012) يكون العكس وازدادت نسبة الإيرادات الى (GDP) تتراوح بين (47.1 ، 62.0) مليون دينار ولكن نلاحظ انخفاض نسبة النفقات الى GDP وصل الى (60.3 ، 41.4) مليون دينار على التوالي وان سبب هذا الارتفاع يعود الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وارتفاع اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية اي الخروج الاقتصاد من القيود المفروضة عليه، تراجعت بعد ذلك نسبة مساهمة الإيرادات العامة الى (GDP) خلال الاعوام (2013 - 2016) وصلت الى (42.6 - 2.1) مليون دينار على التوالي ، ولكن ارتفعت نسبة النفقات الى GDP وبلغت (34.1 ، 44.6) مليون دينار على التوالي ، وذلك بسبب الازدحام الامنية بعد عام (2003م) مما ادى الى انخفاض اسعار النفط وتراجع العوائد النفطية وزيادة النفقات بشكل اكبر من زيادة الإيرادات العامة نلاحظ من الشكل (2) نسبة النفقات والإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي



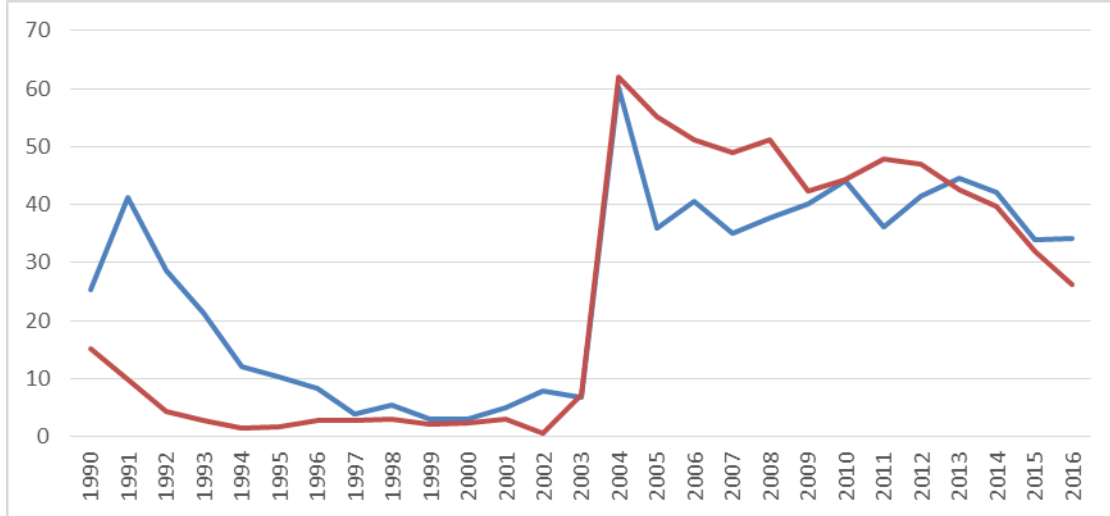
## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [1990-2016]

الجدول (2) نسبة النفقات والايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990 - 2016 م)  
مليون دينار

السنوات (1)	النفقات العامة (2)	نسبة النفقات العامة الى GDP (3)	الايرادات العامة (4)	نسبة الايرادات الى GDP (5)
1990	14179	25.4	8491	15.2
1991	17497	41.2	4228	9.9
1992	32883	28.6	5047	4.4
1993	68954	21.4	8997	2.8
1994	199442	12.0	25659	1.5
1995	690784	10.3	106986	1.6
1996	542542	8.3	178013	2.7
1997	605802	4.0	410537	2.7
1998	920501	5.4	520430	3.0
1999	1033552	3.0	719065	2.1
2000	1498700	3.0	1133034	2.3
2001	2079727	5.0	1289246	3.1
2002	3226927	7.9	185485	0.5
2003	1982548	6.7	2146346	7.3
2004	32117491	60.3	32982739	62.0
2005	26375175	35.9	40502890	55.1
2006	38806679	40.6	49055545	51.3
2007	39031232	35.0	54599451	49.0
2008	59403375	37.8	80252182	51.1
2009	52567025	40.2	55209353	42.3
2010	70134201	44.2	70178223	44.3
2011	78757666	36.2	103989089	47.8
2012	105139576	41.4	119817224	47.1
2013	119127556	44.6	113840076	42.6
2014	112192125	42.1	105553850	39.6
2015	70397515	33.9	66470252	31.9
2016	67067437	34.1	54327966	26.1

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، للسنوات (2016-1990)

الشكل (2) نسبة النفقات والإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 - 2016م)



المصدر : - الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

### ثالثا : نسبة الإيرادات إلى النفقات في العراق للمدة (1990 - 2016م)

يبين هذا المؤشر مدى مساهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة من خلال الجدول (3) حيث نلاحظ خلال الاعوام (1990 - 2002م) انخفضت نسبة الإيرادات إلى النفقات، اي ان النفقات اكبر من الإيرادات (حصول عجز في الموازنة العامة في تلك الفترة) والتي تتراوح بين (59.9 ، 57.47) على التوالي، وكان بسبب حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ومن ثم اصبحت الإيرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات والتي انعكس في تحديد الصادرات النفطية من خلال مذكرة التفاهم والعقوبات الدولية، اما خلال المدة (2003-2016) حيث نلاحظ من الجدول (3) ارتفاع في نسبة الإيرادات إلى النفقات خلال المدة (2003 ، 2008) والتي بلغت (108.3 - 135.09) مليون دينار على التوالي وان سبب هذا الارتفاع يعود إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية، فضلا عن زيادة صادرات النفط العراقي ونحن نعلم ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط لتمويل النفقات العامة والذي يشكل نحو 90% من الإيرادات العامة، وسرعان ما نلاحظ تراجع نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة خلال الأعوام (2009 ، 2010) والتي وصلت إلى (105.0 ، 100.1) على التوالي، وان سبب الانخفاض في نسبة الإيرادات إلى النفقات يعود إلى الأزمة المالية العالمية نتيجة انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد النفطية لتغطية العجز في الموازنة وانخفضت أيضا نسبة الإيرادات إلى النفقات خلال الاعوام (2012 ، 2016) بلغت نحو (113.96 ، 81.00) على التوالي، وان سبب في ذلك هو ارتفاع رواتب الموظفين اي اصبحت الإيرادات غير كافية على تغطية النفقات فضلا عن زيادة النفقات العسكرية نتيجة الاحداث الامنية بعد عام (2003) مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إن ارتفاع وانخفاض في هذا المؤشر يعود إلى انخفاض وارتفاع الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي عليه في تغطية نفقاته، اذ بلغت ادني مستوى لها في عام (2002) والتي بلغت نحو (5.7) وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2012 ، والشكل(3) يوضح نسبة الإيرادات إلى النفقات في العراق للمدة (1990-2016) .



## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [1990-2016]

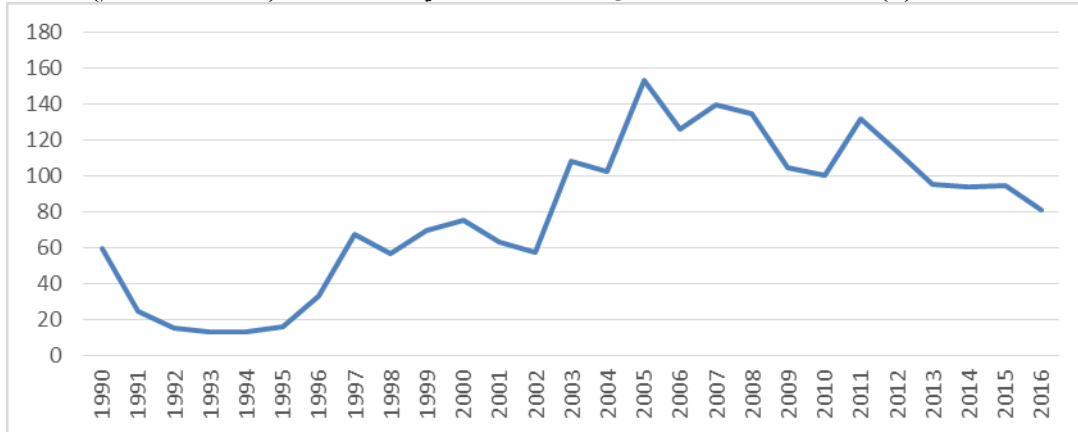
الجدول (3) نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة في العراق للمدة (1990 - 2016)  
مليون دينار

السنوات (1)	النفقات العامة (2)	الإيرادات العامة (3)	نسبة الإيرادات الى النفقات (4)
1990	14179	8491	59.88
1991	17497	4228	24.16
1992	32883	5047	15.34
1993	68954	8997	13.04
1994	199442	25659	12.86
1995	690784	106986	15.48
1996	542542	178013	32.81
1997	605802	410537	67.76
1998	920501	520430	56.53
1999	1033552	719065	69.57
2000	1498700	1133034	75.61
2001	2079727	1289246	62.99
2002	3226927	1854585	57.47
2003	1982548	2146346	108.26
2004	32117491	32982739	102.69
2005	26375175	40502890	153.56
2006	38806679	49055545	126.41
2007	39031232	54599451	139.88
2008	59403375	80252182	135.09
2009	52567025	55209353	105.02
2010	70134201	70178223	100.06
2011	78757666	103989089	132.03
2012	105139576	119817224	113.96
2013	119127556	113840076	95.56
2014	112192125	105553850	94.08
2015	70397515	66470252	94.42
2016	67067437	54327966	81.00

المصدر :- العمود (4) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات (1990-2016)



الشكل (3) نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة في العراق للمدة (1990 - 2016 م)



المصدر : - الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

### المبحث الثاني / تطور مؤشرات الدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016 م)

#### أولاً : متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016 م)

يبين هذا المؤشر حصة الفرد من الدين الخارجي إي إن الأفراد هم الذين يتحملون تسديد هذه الديون سواء اكانوا الأجيال الحالية ام المستقبلية ، لذلك تعمل الحكومة على استقطاع جزء من دخلهم لكي تتمكن من تسديد هذه الديون ، ويلاحظ من خلال الجدول (4) ارتفاع هذا مؤشر خلال المدة (1990 - 2002م) في عام (1991م) ارتفاع المؤشر وبلغ نحو (25.19) عما كان عليه في عام (1990م) ، والذي يشير الى انخفاض حصة الفرد من هذه الديون وقد بلغت نحو (5.10) ، اما خلال الاعوام (1994 - 2002م) سجلت اعلى مستوى لها خلال مدة البحث وتتراوح بين (3115.48 ، 8283.85) على التوالي ، هذا يعود الى حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من فرض العقوبات الدولية على العراق والحصار الاقتصادي ، وتجميد الارصدة في المصارف الاجنبية واصبحت الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول المقرضة مما ادى الى تراكم خدمة الدين مما ادى الى زيادة حصة الفرد من الدين الخارجي ومن ثم اثر سلبي على مستوى المعيشة ولاسيما اصحاب الدخل المحدود مما ارهاق كاهل المواطن العراقي من جانب ومن جانب اخر اصبح عبنا على النشاط الاقتصادي فضلا عن تراجع اسعار النفط وتوجيه الجزء الاكبر من الصادرات النفطية كتعويضات للدول المتضررة من الحرب ، نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء مما اثر سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو، ولكن سرعان ما نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي خلال المدة (2003 - 2016م) وانخفض هذا المؤشر خلال الاعوام (2004 - 2008م) وبلغ نحو(6854.40 ، 2412.52) على التوالي ، وان سبب هذا الانخفاض نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وتحرر الاقتصاد العراقي من القيود والعقوبات المفروضة عليه طول مدة الحرب فضلا عن تطبيق اتفاقية نادي باريس بعد عام (2005م) التي ساهمت باعفاء (80%) من ديون العراق وكان لها دور كبير في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في تلك المدة ، تراجع هذا المؤشر ايضا خلال الاعوام (2009 ، 2010م) وصل الى (2399.87 ، 2081.65) على التوالي بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط وتراجع اسعار النفط ، استمر هذا المؤشر بالانخفاض والذي سجل ادنى مستوى خلال الاعوام (2013 ، 2016 م) ، والذي يتراوح بين (2150.72 ، 1662.01) على التوالي وان سبب هذا الانخفاض يعود الى قدرة الدولة على تسديد اصل القرض والفوائد المترتبة عليها نتيجة ارتفاع الاسعار النفطية وزيادة الصادرات النفطية في تلك المدة ، والشكل (4) يوضح متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في العراق للمدة (1990-2016م).



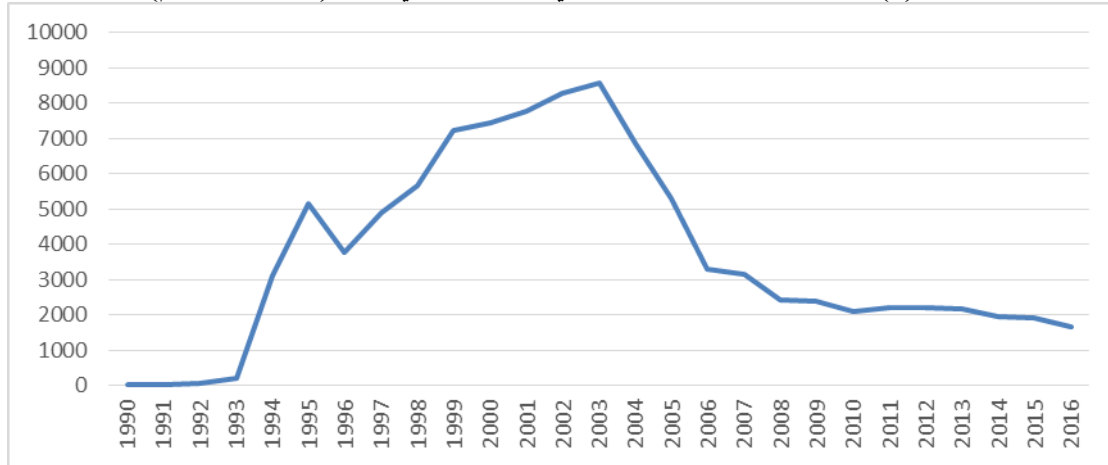
## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [1990-2016]

الجدول (4) متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في العراق للمدة (1990-2016)

السنوات (1)	إجمالي الدين (مليون دينار) (2)	الدين الخارجي	السكان (3)	إجمالي الدين الخارجي / السكان (4)
1990	91384		17890	5.10
1991	464110		18419	25.19
1992	1052604		18949	55.54
1993	4005916		19478	205.66
1994	26318970		20007	3115.48
1995	105699708		20536	5147.04
1996	79786980		21124	3777.07
1997	108337679		22045	4914.38
1998	128856420		22702	5675.99
1999	169404660		23382	7245.08
2000	179059610		24085	7434.48
2001	193283871		24813	7789.62
2002	211776755		25565	8283.85
2003	226266128		26340	8590.20
2004	186021778		27139	6854.40
2005	148097000		27963	5296.17
2006	95422175		28810	3312.11
2007	93758000		29682	3158.74
2008	76947489		31895	2412.52
2009	75989598		31664	2399.87
2010	67632836		32490	2081.65
2011	73275332		33338	2197.95
2012	75213000		34207	2198.76
2013	75479712		35095	2150.72
2014	69812284		36004	1939.01
2015	71079000		36933	1924.53
2016	62962298		37883	1662.01

المصدر :- البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المؤشرات السنوية (1990-2016 م)  
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية (1990 - 2016 م)  
- العامود (4) من اعداد الباحثة

الشكل (4) متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي للمدة (1990 - 2016م)



المصدر : - الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات جدول (4)

### ثانياً : مؤشر خدمة أعباء الدين الخارجي في العراق للمدة (2005-2016م)

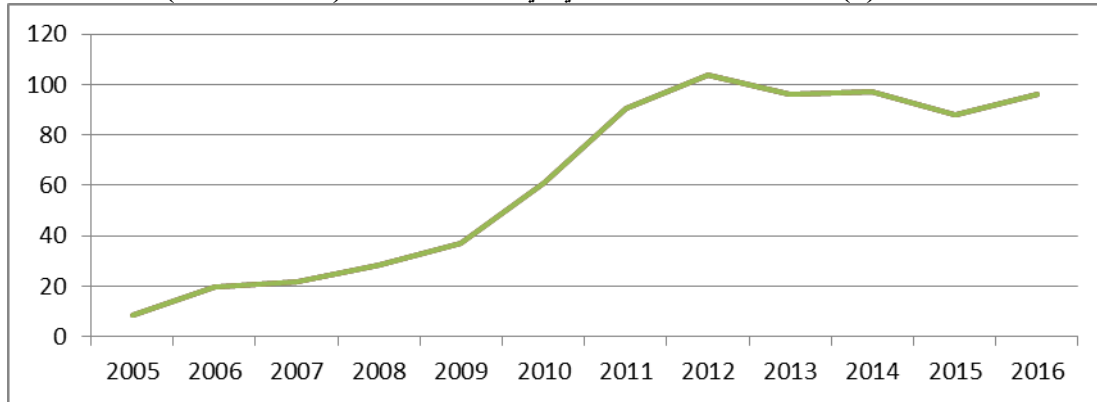
سوف يتم تحليل مؤشر خدمة اعباء الدين (للفوائد فقط) للمدة (2005 - 2016م) بسبب عدم توافر البيانات (الإقساط) من البنك المركزي ووزارة المالية، إذ يعكس هذا المؤشر الإقساط والفوائد التي يجب على الحكومة الالتزام بتسديدها للدولة المقرضة وقد استخدمته في تغطية العجز في الموازنة العامة، وهناك علاقة طردية أي إن كلما زادت الديون الخارجية زادت خدمة أعباء الديون مما يؤثر سلباً على مستوى الاقتصاد العراقي، ولتوضيح هذا المؤشر لابد من استعراض بيانات الجدول (5) حيث نلاحظ إن في عام (2006م) ارتفعت خدمة أعباء الدين الخارجي بلغت نحو (19.65) مليون دينار مقارنة في عام (2005م) والتي كانت منخفضة بلغت نحو (8.72) مليون دينار، أما خلال الاعوام (2008، 2010م) ارتفع هذا مؤشر والذي يتراوح بين (28.54، 61.01) وان بسبب هذا الارتفاع يعود الى انخفاض اسعار النفط نتيجة الازمة العالمية، ومن ثم عدم قدرة الدولة على تسديد هذا الديون تجاه الدول الاخرى مما ادى الى تراكم خدمة اعباء الدين، ولكن شهدت الاعوام (2012 - 2016) انخفاض هذا المؤشر (103.55، 96.10) مليون دينار على التوالي، وهذا بسبب قدرة الحكومة على الوفاء بتسديد اصل القرض والفوائد المترتبة عليها نتيجة ارتفاع العوائد النفطية التي تعتمد عليها في تسديد خدمة اعباء الدين، وهذا يعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، والشكل (5) يوضح خدمة اعباء الدين الخارجي في العراق للمدة (2005 - 2016).

الجدول (5) خدمة أعباء الدين الخارجي في العراق للمدة (2004 - 2016)  
مليون دينار

السنوات (1)	إجمالي الدين الخارجي (2)	الفوائد (3)	الفوائد / إجمالي الدين الخارجي *100 (4)
2005	148097000	12926956	8.72
2006	95422175	12860566	19.65
2007	93758000	20499603	21.86
2008	76947489	21966530	28.54
2009	75989598	28069641	36.93
2010	67632836	41265038	61.01
2011	73275332	66341790	90.53
2012	75213000	77889030	103.55
2013	75479712	72699734	96.31
2014	69812284	67648491	96.90
2015	71079000	62700594	88.21
2016	62962298	60507978	96.10
الانحراف المعياري		2571845397	

المصدر : - وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي للسنوات (2005 - 2016)  
- لعدم توفر الاقساط من قبل البنك المركزي وزارة المالية تم احتساب الفوائد فقط ، العمود (4) من اعداد الباحثة

الشكل (5) خدمة أعباء الدين الخارجي في العراق للمدة من (2006 - 2016)



المصدر : - الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

### ثالثاً : نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (1990 - 2016م)

يتعمد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية في تسديد الديون الخارجية باعتبار أن النفط يشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة نتيجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب بقية الإيرادات (الضرائب والرسوم) مما ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي ، لذلك يعد من المؤشرات المهمة في العراق ونلاحظ من الجدول (6) ارتفاع هذا مؤشر خلال المدة (1990 - 2002م) والذي يبين ان في عام (1991م) كانت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى صادرات مرتفعة، وبلغت نحو (1323.8) عما كانت عليها في عام (1990م) كانت منخفضة والتي وصلت إلى (74.99) وبعد ذلك استمرت بالارتفاع خلال الأعوام (1992، 1995م)، إذ سجلت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة والتي بلغت نحو (6994.5، 681.58) على التوالي بسبب العجز المستمر في الميزان التجاري ونتيجة حرب الخليج الثانية وفرضت عقوبات دولية أدى ذلك إلى تراجع صادرات النفطية وتراكم الديون الخارجية خلال هذه المدة، إما خلال الأعوام (1997، 1998، 1999م)



## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [2016.1990]

بلغت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى صادرات نحو (295.43 ، 185.71 ، 163.31) على التوالي تكون هذه المدة في حاله تحسن بسبب صدور مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والتي تنص على برنامج النفط مقابل الغذاء مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية وأعطى القسم الأكبر منها كتعويض للدول المتضررة ، ثم عادت هذه النسبة بالارتفاع خلال السنوات (2001 - 2002) وبلغت حوالي ( 205.75 ، 300.7) على التوالي، في هذه المدة لم يحصل العراق على القروض بسبب العقوبات الدولية ولم يلتزم بتسديد القروض القديمة والفوائد المترتبة عليه وعدم جدولة الديون الخارجية، مما أدى ذلك إلى زيادة حجم المديونية الخارجية وتراكم خدمة اعباء الدين. (حسين، 2016: ص109)، أما خلال المدة (2003-2016) نلاحظ انخفاض في نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات حيث بين من الجدول (6) ان خلال المدة الأعوام (2006 ، 2010) انخفض حيث وصلت إلى (221.5 ، 110.1) على التوالي، حيث تمكن العراق في هذه المدة الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي واتفاقية نادي باريس التي خفضت نحو(80%) من ديون العراق اتجاه الدول المقرضة واعدة جدولته الديون .

تراجعت نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات مقارنة بالأعوام السابقة إذ يلاحظ من الجدول (6) ان هذه النسبة انخفضت خلال الاعوام (2011 ، 2016) تتراوح بين (75.2 ، 52.1) بسبب الالتزام الحكومة العراقية بتسديد اصل القروض والفوائد المترتبة عليها في اوقاتها المحددة، وكان ذلك نتيجة ارتفاع صادرات النفطية واعفاء بعض الدول من ديونها المستحقة . (الجبوري ، 2017 : ص 127 - 128) ،ومن الجدول (6) نلاحظ انخفاض الانحراف المعياري خلال المدة (2003 - 2016) عما كان عليه خلال المدة (1990 - 2002) ، وهذا يشير الى انخفاض التقلبات في الاقتصاد العراقي ، و الشكل (6) يوضح مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (1990 - 2016)

الجدول (6) نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (1990 - 2016)  
مليون دينار

السنوات (1)	إجمالي الدين الخارجي (2)	الصادرات (3)	إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات % (4)
1990	91384	121861	74.99
1991	464110	35056	1323.9
1992	1052604	15049	6994.5
1993	4005916	14214	28182.9
1994	26318970	12664	207825.0
1995	105699708	15508	681.58
1996	79786980	35013	277.87
1997	108337679	36670	295.43
1998	128856420	69383	185.71
1999	169404660	103728	163.31
2000	179059610	83057	215.58
2001	193283871	93937	205.75
2002	211776755	70413	300.7
2003	226266128	11272	2007.3
2004	186021778	27088	686.73
2005	148097000	35713	414.68
2006	95422175	43072	221.5
2007	93758000	522286	179.5
2008	76947489	73527	104.6
2009	75989598	48900	155.4
2010	67632836	61410	110.1
2011	73275332	97379	75.2

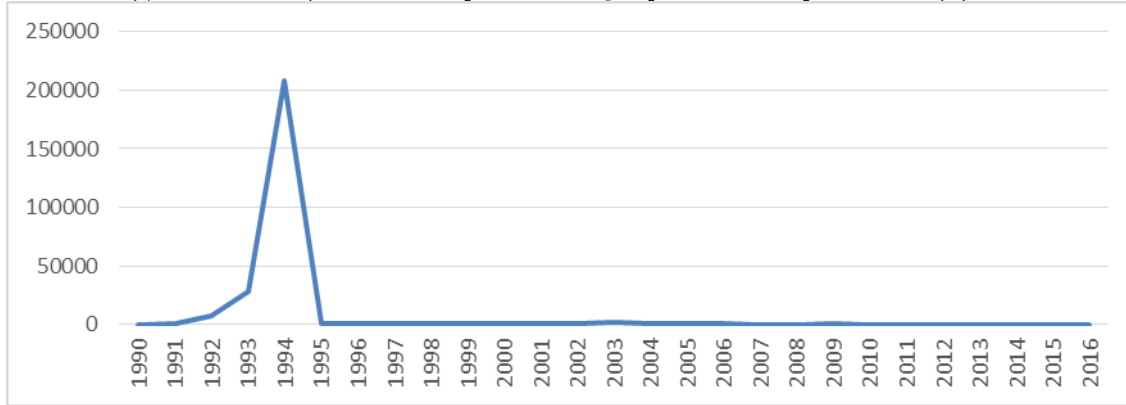


## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [1990.2016]

Year	Value	Value	Value
2012	68.1	110437	75213000
2013	72.1	104670	75479712
2014	76.0	918175	69812284
2015	64.8	1096778	71079000
2016	52.1	1208443	62962298
الانحراف المعياري 2002 - 1990			39,372,68659
الانحراف المعياري 2016 - 2003			36,552,84925

المصدر : - البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المؤشرات السنوية (1990-2016 م)  
- وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية، للسنوات (1990 - 2016م)  
- العمود (4) من اعداد الباحثة

الشكل (6) نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (1990 - 2016 م)



المصدر : - الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6)

### رابعاً : نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 - 2016م)

يعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى قدرة الاقتصاد العراقي على تحمل أعباء الديون والالتزام بتسديدها من قبل الدولة المقترضة ، وهو مؤشر إحصائي يعتمد على النسب المئوية ، ونتيجة تعرض العراق للحروب و الأزمات أدى ذلك إلى تراكم الديون وزيادة خدمة أعباء الدين ومن ثم أصبحت الكتلة النقدية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وشكلت عبئاً على الاقتصاد العراقي، ولو ان هذه القروض استخدمت في بناء البنى التحتية كان لها دور في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (فرحان ، 2013 : ص 101) ، اما خلال المدة (1990-2002) نلاحظ من الجدول (7) ارتفاع النسبة في عام (1991) وصلت إلى (1093.26) عما كانت عليه في عام (1990) إذ بلغت (1163.4)، ثم عادت هذه النسبة بالانخفاض في (1992) ولكن سرعان ما نلاحظ ارتفاعها خلال المدة (1993 - 1995) والتي بلغت نحو (1245.43 ، 1578.67) على التوالي ، بسبب هذا ارتفاع مديونيات الخارجية نتيجة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات دولية مما أدى إلى تراجع اسعار النفط كما تم ذكرها سابقاً ، ثم عادت بالانخفاض خلال المدة (1996-2002) إذ تتراوح بين (1227.31 ، 516.23) على التوالي بسبب تطبيق مذكرة التفاهم التي عقدت بين العراق والامم المتحدة التي تنص على ان يكون النفط مقابل الغذاء لتعويض الدول المتضررة ، اما خلال المدة (2003 - 2016) انخفضت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ نلاحظ انخفاض في هذا المؤشر خلال الأعوام (2003 - 2005) بلغت نحو (764.77 ، 201.40) على التوالي ، بسبب خروج العراق من القيود المفروضة عليه واستقرار الاوضاع الاقتصادية وارتفاع العوائد النفطية التي تستخدمها الدولة في تسديد القروض ، تراجعت نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال الأعوام اللاحقة إذ بلغت خلال



## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [2016.1990]

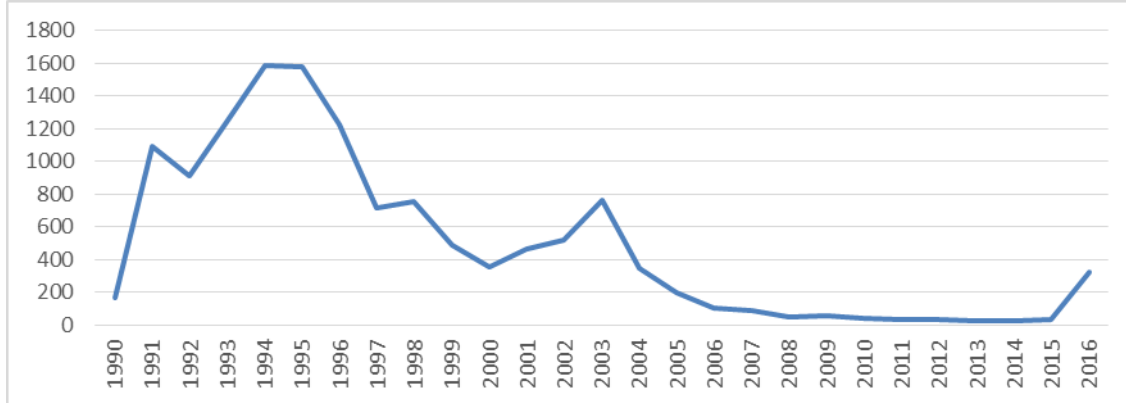
الأعوام (2006 ، 2015) نحو (99.83، 32.19) على التوالي ، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى أضعاف بعض الدول من الديون المستحقة على العراق فضلا عن وفاء الحكومة العراقية بالالتزاماتها تجاه الدول الأخرى نتيجة زيادة العوائد النفطية ولكن نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر في عام (2016) وصل إلى (320.4) مليون دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط عن عدم قدرة الدولة على تسديد الديون المترتبة عليها ، أي أن الدين الخارجي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤثر سلباً على مستوى النمو الاقتصادي . يبين الشكل (7) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2016 - 1990) .

الجدول (7) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2016 - 1990)  
مليون دينار

السنوات (1)	إجمالي الدين الخارجي (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	نسبة الدين الخارجي / GDP (4)
1990	91384	55926.5	163.41
1991	464110	42451.6	1093.26
1992	1052604	115108.4	914.44
1993	4005916	321646.9	1245.43
1994	26318970	1658325.8	1587.08
1995	105699708	6695482.9	1578.67
1996	79786980	6500924.6	1227.31
1997	108337679	15093144	717.79
1998	128856420	17125847.5	752.41
1999	169404660	34464012.6	491.54
2000	179059610	50213699.9	356.59
2001	193283871	41314568.5	467.83
2002	211776755	41022927.4	516.23
2003	226266128	29585788.6	764.77
2004	186021778	53235358.7	349.43
2005	148097000	73533598.6	201.40
2006	95422175	95578954.9	99.83
2007	93758000	111455813.4	84.12
2008	76947489	157026061.6	49.00
2009	75989598	130642187	58.16
2010	67632836	158521511.5	42.66
2011	73275332	217327107	33.71
2012	75213000	254225490	29.58
2013	75479712	267395614	28.22
2014	69812284	266420384.5	26.20
2015	71079000	207876191.8	34.19
2016	62962298	19653650.0	320.35

المصدر: - وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية ، للسنوات (2016 - 1990) ، العمود (4) من أعداد الباحثة

الشكل (7) نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990 - 2016)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

### المبحث الثالث/ التحليل البياني للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي

**اولا : المقارنة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016م)**  
 نحاول في هذه الفقرة عمل مقارنة بين كلا المتغيرين وايجاد العلاقة بينهما نلاحظ من الجدول (8) ان خلال المدة (1990 ، 2002) ارتفاع اجمالي العجز في الموازنة بمقدار (5688 ، - 1372072 -) مليون دينار على التوالي، وبالمقابل نلاحظ ايضا ارتفاع الدين الخارجي والذي يتراوح بين (91384 ، 211776755) مليون دينار على التوالي ، وان السبب في ذلك هو حرب الخليج الثانية ادت الى زيادة النفقات العامة (ولاسيما الانفاق العسكري) ولم يستطع العراق تسديد القروض والفوائد المترتبة عليه ، مما ادى الى تراكم المديونية الخارجية نتيجة فرض العقوبات الدولية عليته فضلا عن توجيه الجزء الاكبر من العوائد النفطية الى الدول المتضررة نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء ، مما اضطرت الحكومة في بعض السنوات للجوء الى الاقتراض لسد زيادة الانفاق العام مما ادى الى ارتفاع حجم المديونية الخارجية، اما خلال المدة (2003 - 2016) نلاحظ تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بالنسبة للعجز في الموازنة والدين الخارجي ، اذ يبين الجدول (8) ان هناك فائض في الموازنة العامة خلال الاعوام (2003 - 2008) ويتراوح بين (163798 ، 20848807) مليون دينار على التوالي ، ولكن بالمقابل ارتفاع في الدين الخارجي بين (226266128 ، 76947489) مليون دينار على التوالي بسبب رفع الحصار الاقتصادي وتحرير العراق من القيود المفروضة عليه في مدة الحرب واستقرار الاوضاع الاقتصادية فضلا عن زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير بعد عام (2003) ، مما ادى الى زيادة الانفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة ، اما خلال الاعوام (2009 ، 2010) انخفض الفائض في الموازنة العامة والذي يتراوح بين (2642328 ، 44022) مليون دينار على التوالي، ولكن نلاحظ ايضا انخفاض الدين الخارجي بلغ نحو (75989598 ، 67632836) مليون دينار، بسبب الازمة المالية العالمية التي ادت الى تراجع العوائد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تغطية النفقات العامة و شهدت الاعوام (2013 ، 2016م) انخفاض العجز في الموازنة العامة وبلغ نحو (5287480 - ، 12739471 -) مليون دينار على التوالي ، وكذلك انخفاض في اجمالي الدين الخارجي وبلغ حوالي (62962298 ، 75479712) مليون دينار على التوالي ، بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة الاوضاع الامنية في تلك المدة فضلا عن حرق الابار النفطية مما ادى الى تراجع الصادرات النفطية في تلك المدة ، اما الشكل (8) يوضح مقارنه بين العجز في الموازنة مع الدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016) .





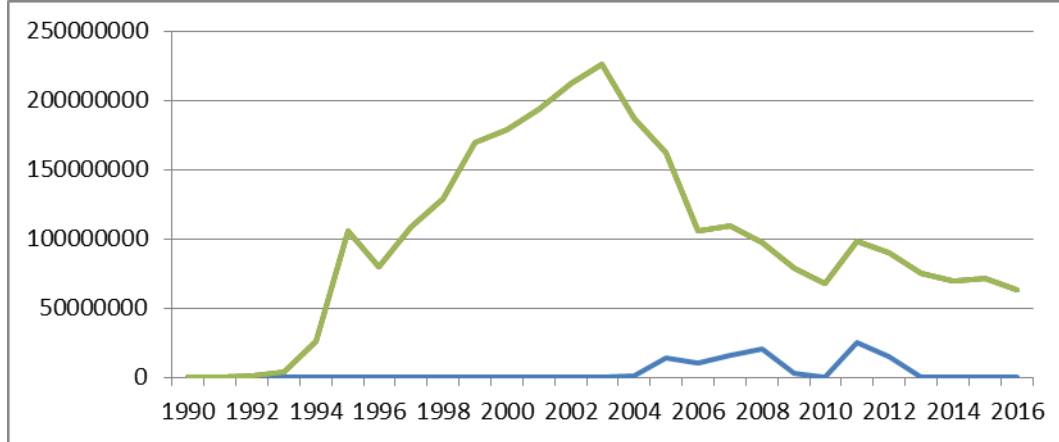
## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [2016.1990]

الجدول (8) مقارنة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016)  
مليون دينار

السنوات (1)	اجمالي العجز والفائض (2)	اجمالي الدين الخارجي (3)
1990	- 5688	91384
1991	- 13269	464110
1992	- 27836	1052604
1993	- 59957	4005916
1994	- 173783	26318970
1995	- 583798	105699708
1996	- 364529	79786980
1997	- 195265	108337679
1998	- 400071	128856420
1999	- 314487	169404660
2000	-365666	179059610
2001	- 790481	193283871
2002	- 1372072	211776755
2003	163798	226266128
2004	865248	186021778
2005	14127715	148097000
2006	10248866	95422175
2007	15568219	93758000
2008	20848807	76947489
2009	2642328	75989598
2010	44022	67632836
2011	25231422	73275332
2012	14677648	75213000
2013	- 5287480	75479712
2014	- 6638275	69812284
2015	- 3927263	71079000
2016	- 12739471	62962298

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث  
،المؤشرات السنوية (1990-2016)

الشكل (8) مقارنة بين العجز في الموازنة مع الدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

- اللون الازرق العجز في الموازنة العامة

- اللون الاخضر الدين الخارجي

### ثانيا : اسباب العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (1990 - 2016)

يمكن الوقوف على مجموعة من الاسباب التي ادت الى حصول تفاقم في العجز في الموازنة العامة في العراق وهي على النحو الاتي :

1 - نلاحظ من الجدول (1) ارتفاع العجز في الموازنة العامة من (5688 -) الى (314487 -) مليون دينار خلال الاعوام (1990 - 1996) بسبب حرب الخليج الاول والثانية وفرض العقوبات الدولية وتوقف الصادرات النفطية العراقية التي تعد المورد الرئيسي للدخل القومي وتطبيق مذكر التفاهم النفط مقابل الغذاء في عام (1996) مما ادى الى زيادة الاختلال في هيكل الاقتصاد العراقي .

2 - ان نسبة النفقات العامة الى (GDP) اكبر من نسبة الإيرادات العامة الى (GDP) ، اذ نجد ان نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي كان (0.3 % ) في عام (2000) ، ولكن ارتفع بشكل كبير جدا في عام (2004) والتي بلغت نحو (60.3 % ) ، وكذلك انخفاض نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في عام (2002) بلغ نحو (0.5 % ) ، ولكن ارتفاع في عام (2004) بلغ نحو (62.0) بسبب رفع الحصار الاقتصادي وتحرير العراق من العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليه .

3 - ان التوسع في الاقتراض الخارجي تسبب في تراكم خدمة اعباء الدين (الاقساط + الفوائد ) مما ادى الى ارباك الوضع المالي للموازنة العامة في العراق ، وهذا بدوره يؤثر على مستوى المعيشة والتنمية الاقتصادية ، اذ ارتفعت نسبة اجمالي الدين الخارجي الى خدمة اعباء الدين بلغت نحو (103.55) مليون دينار في عام (2012) بينما كانت لا تتجاوز (8.72) مليون دينار في عام (2008) .

4 - زيادة رواتب واجور موظفين الدولة بشكل كبير جدا بعد عام (2003) مما ادى الى اختلال في اوجه الانفاق العام ، اذ بلغت نسبة تعويضات الموظفين الى مجموع اجمالي النفقات العامة في عام (2013) حوالي (225.9 % ) عما كانت عليه في عام (2007) بلغت نحو (37.7 % ) مما يؤدي الى حصول تضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار .

### رابعا : اسباب تفاقم الدين العام الخارجي في العراق

هناك مجموعة من الاسباب التي تقف وراء زيادة حجم المديونية الخارجية في العراق خلال مدة الدراسة سوف يتم شرحها بالتفصيل وهي على النحو الآتي :

1 - مديونات حرب الخليج الثانية والتي بلغت نحو 10 مليارات دولار وان العراق غير ملزم بتسديدها كلها كونها تمثل ديون سلاح أو ديون خارج الضوابط الدولية فضلا عن الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق نتيجة حرب الخليج الاولى والثانية ، مما ادى الى تجميد الارصدة العراقية ومن ثم اثر سلبي على مكونات الاقتصاد العراقي وبذلك اصبح العراق غير قادر على تسديد خدمة الدين العام .

- 2 - الهبوط الحاد والمستمر بأسعار النفط في الأسواق العالمية والذي انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية للعراق، وكما معلوم ان الإيرادات النفطية تشكل أكثر من 90 % من إجمالي الإيرادات العامة والعشرة الباقية تمثل الإيرادات الأخرى (الرسوم والضرائب )، و ان الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من خروج الاقتصاد العراقي من الاعتماد على النفط لتمويل العجز في الموازنة العامة إذ بلغت العوائد النفط في عام (2013) نحو( 89 ) مليار دولار، والتي انخفضت الى ادنى مستوى لها في عام (2016) وصلت الى ( 49 ) مليار دولار . (النوري ، 1992 : ص7)
- 3 - تعرض العراق في منتصف عام 2014 الى عدم استقرار الأوضاع الامنية والتي تحتاج الى مبالغ مالية هائلة ومن ثم أصبحت عبئا على الاقتصاد العراقي، وبحسب الإحصائيات انها تستنزف نحو 40% من إجمالي الموازنة العامة في العراق فضلا عن ان العراق يحتاج الى مبالغ مالية كبيرة لا عادة بناء المناطق المحررة ، والتي تعتبر التحدي الأكبر لاقتصاد العراق وزياد تكاليف التسليح وراتب القوات الامنية والحشد الشعبي وتوقف انتاج النفط في تلك مناطق ولكن لا توجد إحصائيات دقيقة بحجم التكاليف ، لكنها قدرت نحو(300 ) مليار دولار وان الحكومة تقف عاجزة عن تقديم المساعدة لتخفيف معاناة النازحين من تلك المناطق والذي قدرت عددهم في عموم العراق نحو(4) ملايين إنسان من دون أمل في حل مشكلاتهم في ظل العجز في الموازنة العامة .
- 4 - الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات الدولة والتي أدت الى هدر المال العام منذ عام 2003، وان هذا الفساد احيانا يحقق أهداف سياسية لان الكثير من الأموال المسروقة والمبالغ الخالية لأ يتم فضحها ومن ثم ذلك الإنفاق أليمباري غير مدروس وغير مبرر من مخصصات والإيفادات والقرطاسية والأثاث المسرف لمكاتب الرئاسات الثلاثة وراتب كبار الموظفين وغيرها ،لذا يحتل العراق على مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية ترتيب 161 من 168 دولة لذا يعد من الأكثر الدول فسادا على المستوى العالم .
- 5 - عدم توجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية ذات العائد الكبير حيث يتم توجيه نحو النفقات الجارية والتي تشكل نحو 80 % من إجمالي الموازنة العامة الأمر الذي أدى الى فشل المشاريع التي تم الاقتراض من اجلها ما أدى الى مزيد من الاقتراض . (ابراهيم ، 2015 : ص 110)
- 6 - وان ارتفاع مستويات الدين الخارجي تزامن مع تراجع الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي حيث بلغت في عام (2013م) نحو(78% ) مليون دولار وانخفضت في عام (2016م) الى (48) مليون دولار .
- 7 - ومن الأسباب التي أدت الى سوء إدارة الدين العام الخارجي هي على النحو الآتي :
- أ - عدم وجود احصاءات شاملة لاتجاهات المديونية الخارجية والية التعامل معها وغياب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن ادارته الدين .
- ب - عدم وجود متابعة ورقابة منتظمة ومستمرة عن تطور حجم الديون الخارجية، فضلا عن عدم وجود معايير وضوابط متبعة للديون الخارجية . (خضير ، 2001 : ص 28)
- ج - عدم وجود جدول زمني مناسب للوفاء بأقساط الديون الخارجية بسبب عدم وجود جهة مركزية مسؤولة عن الديون الخارجية ، فان البنك المركزي وزارة المالية عليها ان تدفع اقساط القروض والفوائد دون ان تكون مستعدة لذلك مما تضطر للجوء الى الاقتراض من الاسواق المالية او جهات اخرى التي تكون تكلفتها عالية في سبيل سداد اقساط وفوائد الديون الخارجية مما يؤدي ذلك الى زيادة حجم الديون الداخلية وتصبح مثقله بالديون .
- د - التوسع الكبير في الاقتراض الخارجي بواسطة القطاع العام ، وكثير ما كانت هذه القروض التي يتم التعاقد عليها تفوق الاحتياجات الفعلية للبلد . (زردق ، 2009 : ص 392)

## الاستنتاجات

- 1 - اتبعت الحكومة العراقية سياسة مالية توسعية خلال مدة الدراسة نتيجة دخول العراق الحرب مع الخليج وفرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة الانفاق العام بشكل أكبر من زيادة الإيرادات العامة وهذا يعد السبب الرئيس في حصول العجز في الموازنة العامة، وبالتالي عدم قدرة الحكومة على تسديد خدمة اعباء الدين التي ارتفعت من (8.72) إلى (96.10) خلال الاعوام (2005-2016م) مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية التي مازال الاقتصاد العراقي يعاني منها .
- 2 - زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية والتي تشكل أعلى نسبة إلى النفقات العامة في عام (1996م) والتي بلغت نحو (93.28%) مقارنة بنسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة والتي قدرت حوالي (6.71%) في المدة نفسها، وهذا يشير إلى عدم وجود استراتيجية من الحكومة العراقية للاهتمام بالمشاريع الاستثمارية وعدم توجيه الاموال المخصصة نحو الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد .
- 3 - تشكل الإيرادات النفطية القسم الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي إذ بلغت نحو (99.10% ) بينما تشكل الإيرادات غير نفطية نحو (0.89%) في عام (2011م) وهذا يدل على هيمنة القطاع النفطي في تمويل العجز في الموازنة العامة فضلا عن تخلف الانظمة الضريبية في حصول على الإيرادات .

## التوصيات

- 1- تنوع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية ولكن الاهتمام بالإيرادات الأخرى ولاسيما الإيرادات الضريبية، من خلال اصلاح النظام الضريبي وجهاز الاداري لكي يكون أكثر كفاءة وفعالية لتمويل العجز في الموازنة العامة بمصادر سيادية وكذلك وضع قوانين وتشريعات للمكلفين ومعاقبة المتهربين بدفع الضريبة
- 2 - وضع برنامج دقيق للتعيش في الموازنة العامة من خلال تقليل بنود الاستهلاك الحكومي غير ضروري (ترشيد النفقات العامة) و تخفيض رواتب واجور كبار الموظفين وتقليل من السفرات والحفلات والمؤتمرات الدولية فضلا عن الاثاث والسيارات وغيرها فان ذلك يسهم في تقليل العجز في الموازنة العامة وربما يؤدي إلى تقليل حاجة الحكومة إلى الاقتراض الخارجي .
- 3 - متابعة ومراقبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة من خلال وجود موظفين ذوي كفاءة في وضع التخصيصات، إذ نلاحظ هناك فرق كبير بين المخصصات والمصروف الفعلي
- 4- يجب ان يكون هناك رقابة على تطور حجم الدين الخارجي من خلال وضع معايير وضوابط لمتابعة المديونية الخارجية فضلا عن توفير احصائيات كاملة ودقيقة لاتجاهات الدين الخارجي لكي يتمكن التعامل معها.
- 5- يحتل الدين الخارجي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي إذا تم توجيه نحو المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية ولاسيما في مجال التعليم او الصحة التي نستطيع من خلال تحقيق المصلحة العامة والتنمية الاقتصادية.
- 6- على الحكومة رسم سياسة مالية جديدة بالتنسيق مع السياسة النقدية وتكون من ضمن اهدافها الرئيسية معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، على النحو الذي يكبح الحاجة المستمر إلى الاقتراض الخارجي على أن لا يسلب الموازنة العامة القيام بوظائفها الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- 7 - العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية من خلال وضع استراتيجيات جديدة تؤخذ بنظر الاعتبار الواقع العملي وفرض عقوبات صارمة على جميع المفسدين بدون استثناء كمصادر اموالهم وسحب امتيازاتهم وغيرها .



## تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة [2016.1990]

### المصادر :

#### أولاً : المصادر باللغة العربية

- 1- زردق ، احمد عبد الرحيم (2009) "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر " ، ط1 ، مكتبة القدس
- 2- ابراهيم ، نفين فرج (2015) " اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية "بحوث اقتصادية عربية ،كلية التجارة ،جامعة الازهر
- 3- النوري ، عبد الجبار (2017) " ديون العراق البيضة والسيادية /الاسباب والمعالجة " ، مقالة نشرت عبر الموقع [www.ishartv.com](http://www.ishartv.com) <75966 Viewarticle
- 4- خضير ، حضير حسن (2001) " ازمة الديون الخارجية في الدول العربية الافريقية " ، ط1 ، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 5- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات (1990 - 2008)
- 6- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر ، للسنوات (2009 ، 2016)
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية، سنوات متعددة (2014 ، 2015 ، 2016)
- 8- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،المؤشرات السنوية (1990-2016)
- 9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية (1990 - 2016)
- 10-وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي للسنوات (2005 - 2016)
- 11- حسين ، عماد حسن (2016) " تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق " اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد
- 12- فرحان ، سعد عبد الكريم حماد (2013) " تحليل العلاقة بالاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003 - 2010) " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 65 ، العدد 10 .
- 13- الجبوري ، سوسن كريم هودان (2015) " اختبار لعلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 - 2013) باستخدام نموذج (Johansen) " ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 17 ، العدد 3 .



---

**Analysis of the relationship of public budget deficit on external debt in Iraq  
with in the framework of joint integration of the period (1990 – 2016 )**

**Abstract**

The term public budget defects became nowadays a chronic, economical phenomenon, almost all the countries weather advanced or development country suffered from it, despite the different visions to economic schools of a thought to accept or reject the deficit in public budget but the prevailed opinion that is needed to rule the role of the state by reducing the public spending which led to continuous deficits in public budget and the consequent upon increase in government borrowing, increase taxes on income and wealth, thus weakening the in contrive for private investment which contributed to the increase of in flationary stagnation, it became a duty to state covered by the lack of financial sources local which become difficult to be equal to the continuous increase in public spending, is a funding problem the main problem faced by developing state especially Iraq, what forced it to resort to external loans which are often controlled by complex political and economic conditions, hence it has focused on finding the estimation and analysis of relationship between the deficit in public budget and external debt during the period (1990-2016) as a result of the difficult circumstances experienced by Iraq during this period Iraq faced difficult circumstances during his period of time, the budget was crippled as a result to the continuous increase in public spending ,which resulted in an increase in external debt as a source of funding this deficit ,and in the framework of rating this relationship, the researcher has reached that there is a relationship equilibrium between the deficit in public budget and external debt.

**Key word** /public budget deficit / external debt